الإعداد والتنمية السياحية بالساحل الشمالي لأكادير

د./ حسن أبرعاش/ ذ.ة/كريمة جهبالي
د./إبراهيم مدود
المغرب

ملخص:

شهدت المجالات الساحلية الأطلنتية المغربية دينامية عميقة، همت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما هو شأن المراكز الواقعة بالساحل الشمالي لأكادير، التي ظلت لسنوات عبارة عن جماعات قروية مهمشة ومنعزلة، تعتمد ساكنتها بشكل أساسي على أنشطة اقتصادية تقليدية.

وبفضل موقعه الاستراتيجي وتنوع إمكانياته الطبيعية، برزت به بعد فترة الاستقلال عدة مراكز صاعدة استطاعت أن تلعب أدورا تنموية وأن تخلق دينامية مجالية، مما جعل منه مجالا ساحليا جاذبا حضي بمكانة متميزة في سياسة الإعداد السياحي لاستراتيجية 2010، كرهان اقتصادي تنموي كبير، سيما فيما يتعلق بتثمين الموارد التربية. وهو ما فتح الباب لاحتدام التنافس بين مختلف الأنشطة الاقتصادية كالسياحة، والصيد البحري التقليدي.

وعلى ضوء ذلك ستمكننا هذه المقالة من تسليط الضوء على مختلف أشكال استغلال المجال ودورها في النهوض بالإطار التنموي وتأهيل هذه المراكز، ومدى قدرة الوظيفة السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية، وإلى أي حد أسهمت في تنمية وتطوير هذه المراكز الساحلية؟

الكلمات المفاتيح:

النشاط السياحي، التنمية الترابية، الوظيفة السياحية، الإعداد السياحي، المراكز الصاعدة، المنتوجات الترابية.

مقدمة:

شهدت المراكز الساحلية الواقعة شمال مدينة أكادير، خلال السنوات الأخيرة، تحولات عميقة على مستوى بنيتها الاقتصادية والوظيفية، حيث أصبحت تراهن بشكل كبير على وظائف جديدة، في الوقت الذي بدأت تتراجع فيه هيمنة القطاعات الاقتصادية التقليدية.

هكذا استطاع الساحل الشمالي لأكادير، موازاة مع ظهور المراكز الصاعدة (أورير، تغازوت، إيمي وادار...)، أن يخلق دينامية مجالية هامة وفرص كثيرة للإقلاع الاقتصادي، وخاصة مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، التي تدخل ضمن مخططات الدولة الموجهة للإعداد السياحي، وإنزال المخططات التنموية وتثمين الموارد الترابية بالمناطق الجبلية.

من هنا تأتي أهمية هذا المقال، في دراسة أهمية الإعداد السياحي ودوره في تنمية وتنظيم المجال، وتشخيص للسيرورة والتطور الوظيفي للمجال، من خلال التركيز على الوظيفة السياحية وانعكاساتها التنموية والمجالية بفضل مجموعة البرامج والمشاريع المهيكلة للاقتصاد الجهوي والمحلي.

ولهذه الغاية، ارتأينا أن نهيكل نظرتنا للموضوع انطلاقا من محورين أساسيين يتمثلان في عرض المؤهلات والمميزات الطبيعية، ثم أهمية المخططات السياحية في تنمية المجال الساحلي.

الخريطة1: مجال الدراسة

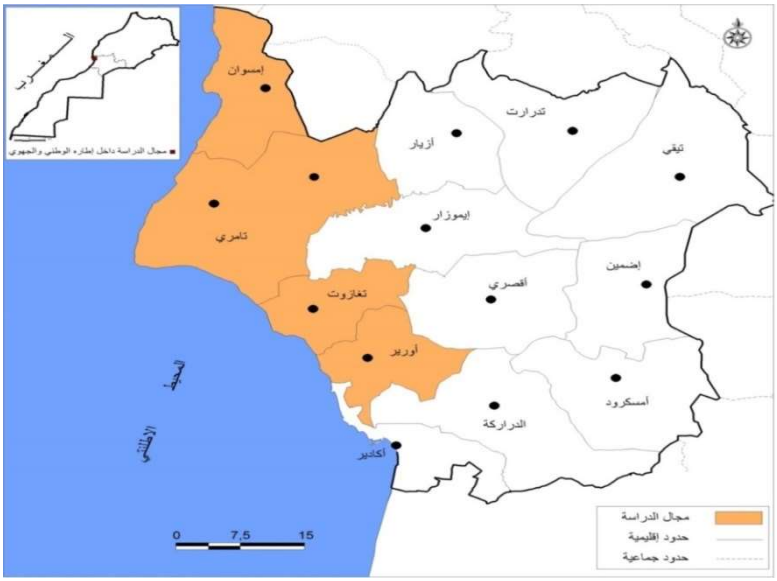

المصدر: خريطة التقسيم الجهوي للمغرب بمقياس 1200000 /1 إنجاز: حسن أبرعاش، 2021.

I. المميزات والمؤهلات الطبيعية بالساحل الشمالي لأكادير وخيار النشاط السياحي

1) مؤهلات طبيعية مهمة وظروف بيئية قاسية تتطلب التكييف

يتميز مجال الأطلس الكبير الغربي عموما والجزء الساحلي منه بشكل خاص، باستقرار بشري قديم بفعل التوافد السكاني الذي عرفته خلال الفترة الحديثة من جهات مختلفة من المغرب، وبشكل خاص من سوس الادنى والأقصى، وإداوتنان. ويزخر المجال الساحلي بمؤهلات طبيعة مهمة، سمحت للسكان بممارسة مجموعة من الأنشطة كالزراعة والرعي والصيد البحري والتجارة وبعض الحرف.

يشكل الساحل الشمالي لأكادير نقطة وصل بين الاطلس الكبير والمحيط الأطلنتي، وعلى امتداد مساحته نلاحظ طغيان التضاريس الجبلية باستثناء جزء ضئيل منبسط يشمل الشواطئ، بالإضافة إلى شعاب ومنخفضات ضيقة تتمركز بين الكتل الجبلية الكلسية. هذه الطبوغرافية تتميز بمشاهد طبيعية وبشرية، ورؤية بانورامية تثير رغبة السائح، لكن يبقى الشاطئ بالرغم من صغر مساحته، المحفز الرئيسي الذي جعل من المنطقة قطبا حيويا للعديد من التيارات السياحية المختلفة، والشغوفة بهذا العنصر المركب والفريد من نوعه بين الشاطئ والجبل.

يمثل الساحل مجال اتصال بين الأطلس الكبير الغربي والمحيط الأطلنتي، ويتكون من القطاع البحري العمومي، والأحواض السفحية وفضاءات السكن، كما يعتبر فضاءا لإقامة السكان وخزانا للأنشطة الاقتصادية، وذو بعد بيئي مهم، يتمثل فيما يختزله من تراث بيولوجي وايكولوجي وحيواني ونباتي نادر، ومنسجم مع المشاهد الطبيعية المتنوعة (أجراف، كثبان رملية، نطاقات رطبة ...)، كما يضم العديد من الشواطئ الرملية، أهمها شاطئ أغروض وشاطئ أبودا، وشاطئ إيمي وادار وشاطئ تغازوت، وشاطئ تمراغت (جدول 1).

جدول 1: أهم الشواطئ المكونة للساحل الشمالي لأكادير

اسم الشاطئ	الطول بالمتر	العرض بالمتر	المساحة بالهكتار	البعد عن مدينة أكادير	الولوجية	القدرة الاستيعابية
أغروض	2100	150	31 .5	30	على الطريق الوطنية رقم 1	**39375**
أبود	1500	150	22.5	23	على الطريق الوطنية رقم 1	**28125**

إمي وادار	3000	100	30	25	على الطريق الوطنية رقم 1	**37500**
تغازوت وتمراغت	4000	225	90	18	على الطريق الوطنية رقم 1	**112500**

المصدر: المخطط المديري للتهيئة العمرانية للساحل السياحي لشمال أكادير SDAULT

كل هذه الاعتبارات، وغيرها، جعلت الساكنة المحلية بكل من أورير وتغازوت وتامري وإمسوان، أن تتأقلم بشكل كبير مع الظروف الطبيعية القاسية، وتبتكر تقنيات وأساليب زراعية متكيفة، وخلق مؤسسات اجتماعية لتدبير الشأن المحلي، مكنتها من تجاوز معظم الإكراهات والمشاكل المعيقة للاستقرار البشري.

2) السياحة وتثمين الموارد الترابية: دعامة اساسية في تنمية المجال الساحلي

استطاع الساحل الشمالي لأكادير أن يوفر فرصا مهمة للإقلاع الاقتصادي والتنموي، غير أنه لا يتوفر على قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة، إذ تقتصر على بعض المحلات التجارية والخدماتية، والمنبثقة أساسا من الأنشطة المحلية، كالفلاحة والسياحة والصيد البحري، وتتوزع بشكل متباين على طول المجال الساحلي. كما تتنوع الأنشطة التجارية بين تجارة مواد التغذية والملابس والبضائع والتجهيزات المنزلية، في حين تقتصر الخدمات على بعض الحرف البسيطة. ورغم أن هذه الأنشطة الجديدة قد ساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية لبعض المراكز وتحديث بنياتها، إلا أنها لم تستطع امتصاص البطالة وخلق فرص الشغل والنهوض باقتصاد المنطقة.

وتلعب الأنشطة الاقتصادية دورا كبيرا في نمو الأنوية القريبة من الأقطاب الكبرى، وتعمل على تثبيت ساكنة المجال الريفي، وبالتالي تقوم بتخفيف الضغط على المدينة؛ غير أن الملاحظ هو التفاوت المجالي في توزيع الأنشطة والخدمات على طول مجال الدراسة، مما يخلق نوعا من التباين من مركز إلى أخر.

على غرار الأنشطة الاقتصادية، يعد تثمين الموارد الترابية عامة، ومنتوج الأركان خاصة، عملية تنموية تقوم بالأساس على ضرورة البحث المستمر عن سبل جديدة وداعمة لأشكال التنمية المحلية المستدامة. ويعتبر الاقتصاد التضامني أبرز هذ المرتكزات التي مكنت من إعطاء سلسلة الأركان، المكانة اللائقة به، من خلال دخول المؤسسات الخاصة، والتعاونيات النسائية مجال الإنتاج. وهو ما ساهم في تطوير هذا المنتوج وتثمينه، والتعريف به في الأسواق الدولية؛ وقد مكن دخول التعاونيات النسائية مجال إنتاج وتسويق زيت الأركان، في إحداث العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ومادام الأمر يخص الجانب الاجتماعي، وعلاقته بالاقتصاد التضامني، فيبدو أن هذا الخيار الاقتصادي، وبغض النظر عن مسألة الدخل، والمردود، وتحسين المستوى الاقتصادي للأسر، فهو قطاع ضامن للتماسك الأسري تساهم من خلاله المرأة في مدخول الأسرة.

ومن جهة أخرى، أمكن القول بأن الاقتصاد التضامني يشكل حلا استدراكيا لتأهيل هذه المجالات، التي شكلت وتشكل استثناءا من برامج الإعداد، إضافة إلى إعادة إدماج ساكنتها، وخصوصا العنصر النسوي، ليصبح فاعلا في التنمية المحلية، من جهة، ومشاركا في بناء الصرح الأسري بشكل تضامني مع الرجل، من جهة ثانية، والذي يظل عاجزا عن تحقيق متطلبات الحياة بمجال هش، يخضع بشكل كلي لتقلبات الظروف المناخية.

II. مخططات ومشاريع الإعداد السياحي بين تثمين المنتوج السياحي وتنمية المجال الساحلي

1) النشاط السياحي كخيار استراتيجي بعد فترة الاستقلال

ورث المغرب بعد الاستقلال مجالا تشوبه مجموعة من الاختلالات المجالية والاجتماعية، حيث عمل المستعمر على إحداث آليات سياسية وعسكرية سهلت له ممارسة الاستغلال الاقتصادي، وبسط نفوذه على الهياكل الانتاجية التي كانت توجه الاقتصاد الوطني في شتى المجالات، وهو ما كانت له تداعيات اقتصادية واجتماعية، وتضررت منها مختلف الفئات الاجتماعية، حيث ارتكزت السياسة التنموية خلال السنوات الأولى للاستقلال، على استعادة السيطرة على كل المقدرات الوطنية والعمل على استرجاع كافة الأراضي، التي استولى عليها المستعمر، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي المغربي. فبعد الاستقلال تم العمل بمخططي 1959/1958 و1964/1960 أعطيت فيهما الأولوية للفلاحة والتعليم وتكوين الأطر والصناعة، واختار بأن يتركز اقتصاده بالدرجة الأولى على النشاط الفلاحي.

إلا أن النتائج كانت غير مرضية ولم تتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، وهو ما عجل بتنزيل مجموعة من المخططات أبرزها المخطط الثلاثي1967/1965، وإعطاء الأسبقية للسياحة وتحويلها إلى قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تلتها بعد ذلك مجموعة من المخططات التي ترمي إلى بلورة نموذج تنموي يعمل على الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

رغم الانتقال إلى مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها من حيث الخصوصيات التنظيمية والاقتصادية إلا أن الدولة اعتمدت على نفس المقاربات التنموية، وتميزت السنوات الأخيرة على مستوى السياسة الاقتصادية، بتفعيل العديد من المخططات التي تستهدف القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني كمخطط المغرب الأخضر، ولقد طبقت نفس المقاربة بالقطاع السياحي الذي استفاد من الرؤية الاستراتيجية 2020/2010.

ولقد مرت التهيئة السياحية بخليج أكادير من عدة مراحل، بدأت مع أول مخطط اقتصادي واجتماعي سعى لجعل السياحة قاطرة للتنمية بالبلاد خلال منتصف ستينيات القرن الماضي، وذلك بإنشاء المنطقة السياحية الشاطئية لأكادير، بعد ذلك تم إحداث الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير سنة 1973، وتم وضع أول مخطط لتهيئة خليج أكادير سنة 1975، ولم يدم تنفيذ

هذا المخطط سوى أقل من عشر سنوات، حيث تم توقيف الاشغال بمحطة فونتي، ولم تستأنف هذه الشركة أشغالها إلا أواخر التسعينيات، مع وضع تصميم جديد للمحطة وبدء إنجاز فنادق بالواجهة البحرية والتصرف في مجالات أخرى من أجل غايات غير سياحية، من قبيل الإقامات الراقية والفيلات والمراكز التجارية1.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ منتصف القرن الماضي عرفت المنطقة، مخططا يهدف لاستقطاب فئة راقية من السياح بإدماج منطقتين سياحيتين بالمدينة في محطة واحدة منسجمة ومتكاملة؛ مما أنعش المجال السياحي الشاطئي لأكادير، خاصة على مستوى بنيته الإيوائية. ومن أجل استمرار توسيع المجال السياحي في هذه الوجهة، تقرر توجيه جبهة التوسع نحو الشمال حيث تتمركز العديد من المراكز السياحية الجذابة، من بينها، محطة تغازوت التي عرفت التهيئة بها تعثرا لمرتين متتاليتين، وفي هذا الإطار تم وضع المخطط المديري للتهيئة الحضرية للساحل السياحي لشمال أكادير.

وجاء التصميم المديري للتهيئة الحضرية للساحل الشمالي لخليج أكادير من أجل تغطية مجال يعرف دينامية حضرية مهمة، والتي تمتد من واد تمراغت إلى حدود الجماعة الترابية لإمسوان، حيث الحدود الشمالية لإقليم أكادير مع إقليم الصويرة؛ علما أن الحدود التي يغطيها المخطط المديري للتهيئة الحضرية لأكادير لسنة 1987 كانت لا تتجاوز واد تمراغت شمالا. ففي إطار هذا التصميم، وبناء على أسس محددة، تم تسيطر برمجة زمنية تنقسم إلى فترتين: الأولى تمتد من سنة 2000 إلى 2010، والثانية من 2011 إلى 2025، وذلك انطلاقا من التطورات المتوقعة بخصوص الطلب السياحي.

غير أن كل المجهودات المبذولة في ميدان تأهيل المجالات الجبلية، وعلى مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، لم يساهم في التحسين الفعلي لظروف عيش ساكنتها، ولم يساهم في الحد من الاختلالات والتباينات المجالية، ولم يستطع خلق إطار تنموي يساعد على تثبيت الساكنة المحلية، مما ساهم في بقاء هذه المناطق في حالة من العزلة والتهميش، وهو ما عمق من حدة النزوح البشري نحو المجالات الساحلية والحضرية.

2) الإعداد السياحي ودوره في توجيه النشاط السياحي

عرف هذا الشريط الساحلي دينامية مهمة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتميز المشهد الجغرافي بمجموعة من التحولات همت بالأساس تركز معظم البنيات العمرانية والاقتصادية بالقرب من خط الساحل، مما جعل منه مجالا ساحليا تتركز به رهانات اقتصادية كبرى، وهو ما فتح الباب لاحتدام التنافس بين مختلف الانشطة الاقتصادية كالسياحة والتعمير، في استعمال المجال.

وقد بدأت عملية النمو والتوسع العمراني للمراكز الساحلية شمالي مدينة أكادير، عبر مراحل زمنية متعددة، وبأشكال ومحاور مختلفة تحكمها عوامل ومتغيرات متنوعة، أبرزها تعدد أنشطة السكان. وتغيرت وثيرة نموهم بشكل سريع، غير أن تبعية هذه المراكز للقطب الحضري لأكادير لازالت قائمة، نظرا للعلاقات المتبادلة بينهما على مستوى الخدمات والأنشطة السياحية.

وقد اثبتت الدراسة الميدانية، التأثير الواضح للوظيفة السياحية على الدينامية الحضرية، والامتداد المجالي للنسيج العمراني للساحل، من حيث توسع المجال وهيكلته وتطور تركيبته، فالإطار السوسيواقتصادي لمعظم المراكز الساحلية، يتميز بهيمنة المنتوج الشاطئي، مما أدى إلى تركز طاقة الايواء بالمناطق الساحلية، كتغازوت وإيمي وادار ومركز أورير وأغروض، بينما لازالت بعض المراكز التي ترتكز على الوظيفة البحرية تيكرت وتامري وإمسوان تعيش حالة من النمو البطيء، ولم تظهر عليها أية مؤشرات للنمو والتوسع الحضري.

وبالموازاة مع الدينامية الاقتصادية التي همت الإطار السوسيو-اقتصادي الساحلي للشريط الساحلي، ظهرت تجمعات سكنية ساحلية بفعل تزايد عدد الوافدين عليها، كأورير، وتغازوت، وإيمي وادار، وأغروض، غير أن هناك تباين على مستوى هذه الدينامية على طول الساحل.

الخريطة 2: دينامية التوسع العمراني لمركز أورير بين سنتي 1954 و2021

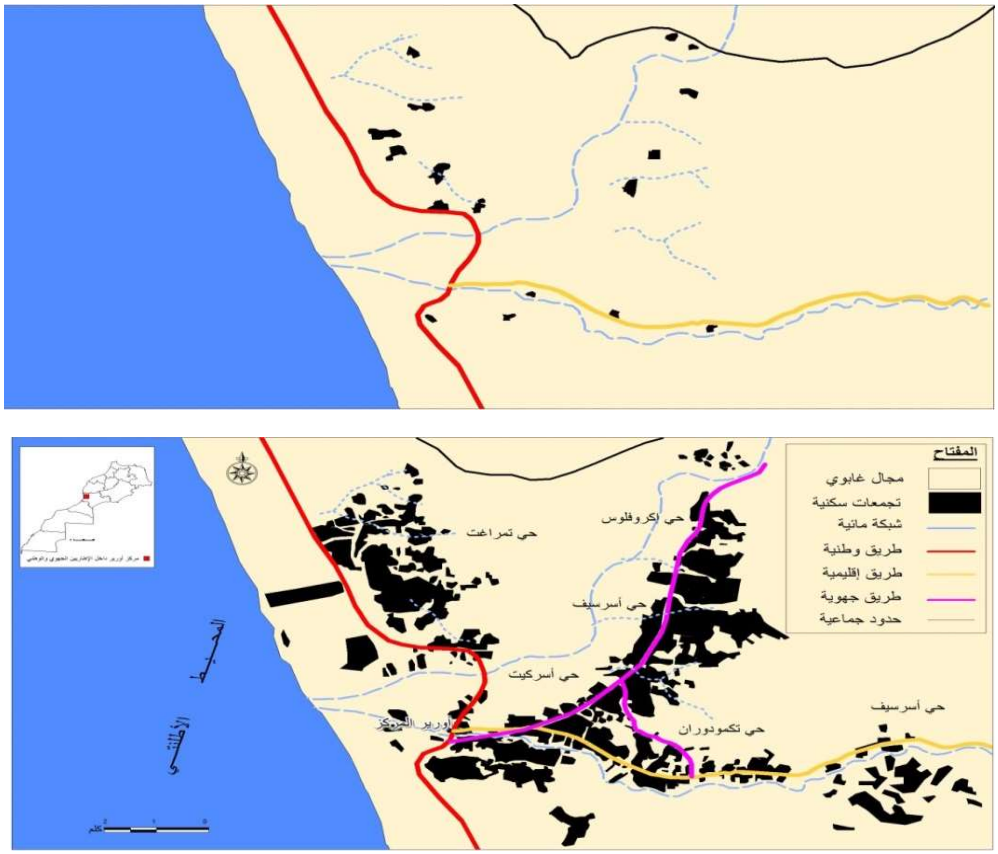

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لأورير بمقياس 1/25000 والصور الجوية لأورير لسنتي 1956 و 2021 ومعطيات البحث الميداني لسنة 2021 إنجاز: حسن أبرعاش، 2021.

تلعب السياحة دوراً هاماً في الاقتصاد الجهوي، وتحتل مكانة متميزة لدى الساكنة المحلية. وتعود الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي إلى مساهمته في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وفي خلق فرص شغل متعددة مباشرة، من خلال إنعاش الفنادق والشقق المفروشة المعدة للكراء، وتشغيل مجموعة من المرشدين السياحيين؛ وأخرى غير مباشرة مرتبطة بالقطاعات الأخرى مثل قطاع الفلاحة والمنتوجات الترابية خاصة المتعلقة بتثمين منتوجات الأركان وقطاع التجارة؛ وهو ما يجعل النشاط السياحي ينعكس إيجابا على الدخل الفردي للأسر، من خلال ما ينفقه السياح خلال مدة اقامتهم، وهذا ما يجعل منه قطاعا يدمج على المستوى المحلى بين متطلبات التنمية من جهة، والتهيئة والاعداد من جهة ثانية.

ويعتبر الشريط الساحلي بين الصويرة وأكادير وجهة سياحية مميزة تتمتع بعدة مؤهلات طبيعية وشواطئ ومناظر خلابة ورصيد ثقافي غني، جعلته يضم محطة سياحية ضمن المخطط السياحي 2010 و2020، وهي المحطة السياحية لتغازوت، باعتبارها إحدى الركائز الأولى "لمخطط المغرب الأزرق"، كما برزت في نفس الفترة عدة وحدات ومناطق ذات صلة بالتنمية والأعداد السياحي، ونجمل بعضها كما يلي:

- وحدات التهيئة السياحية

تبلغ مساحة وحدة التهيئة السياحية لتغازوت 690 هكتارا، بما فيها كثافة متوسطة تعادل 40 سريرا في الهكتار، أي ما يمثل طاقة إجمالية قدرها 27.000 سريرا سياحيا، في حين تبلغ وحدة التهيئة السياحية لأغروض 560 هكتار بكثافة تصل إلى 30 سريرا في الهكتار الواحد، وتقدر سعتها الإجمالية بحوالي 16.800 سرير سياحي.

- مناطق التهيئة الايكولوجية

تتركز بموقع تيكرت على مساحة 7 هكتارات، وفي موقع رأس إغير حيث تقدر مساحة هذه الأراضي ب 200 هكتار. وبخصوص الإقامات الثانوية فتصل المساحة التي تغطيها 144 هكتار، أما تجهيزات التنشيط والترفيه فهناك صعوبة لتحديد الاحتياجات الكمية من الاراضي التي ستستقبل هذه التجهيزات، لتدارك الخصاص الذي تعرفه مدينة أكادير.

- مجالات التنشيط والتهيئة السياحية

في ما يخص عمليات التنشيط وفضاءات استقبال التجهيزات ووسائل الترفيه التي تجذب السياح وأيضا الساكنة المحلية، يمكن التمييز بين نوعين من مناطق الترفيه السياحي:

الاولى داخل وحدات التهيئة السياحية، وتمثل 30% من المساحة، ومنها ملعبي كولف من 18 حفرة لكل واحد، وملاعب رياضية، ومراكز التسوق، ومقاهي، ومطاعم، أما الثاني فيتواجد خارج وحدة التهيئة السياحية مكونا من 180 هكتار، ويتضمن: منتزها مائيا (Aqua Parc)، وملاعب للتنس، ومسابح (الشكل 1).

أما بخصوص الموانئ، فقد تم تحديد ثلاثة مواقع وهي لامادرك (La madrague) وتيكرت وإيمي وادار. في حين تم تحديد ثلاثة مواقع خاصة بالتخييم وعربات التخييم (caravaning): الاولى شمال لأمادرك، على مساحة تقدر ب 10 هكتارات، بينما يتواجد الثاني بإيمي وادار، على مساحة 5 هكتارات؛ أما الثالث فيتواجد برأس إغير على مساحة 20 هكتار. وبالنسبة لمجالات التنشيط التي ستوجه للعموم، فتشمل المقاهي والمطاعم، والمسابح...، وتتواجد هذه الفضاءات في المنطقة الواقعة بين الطريق الوطنية رقم 1 والشاطئ على مستوى إيمي وادار.

شكل 1: تنطيق محطة تغازوت حسب التصميم الجديد

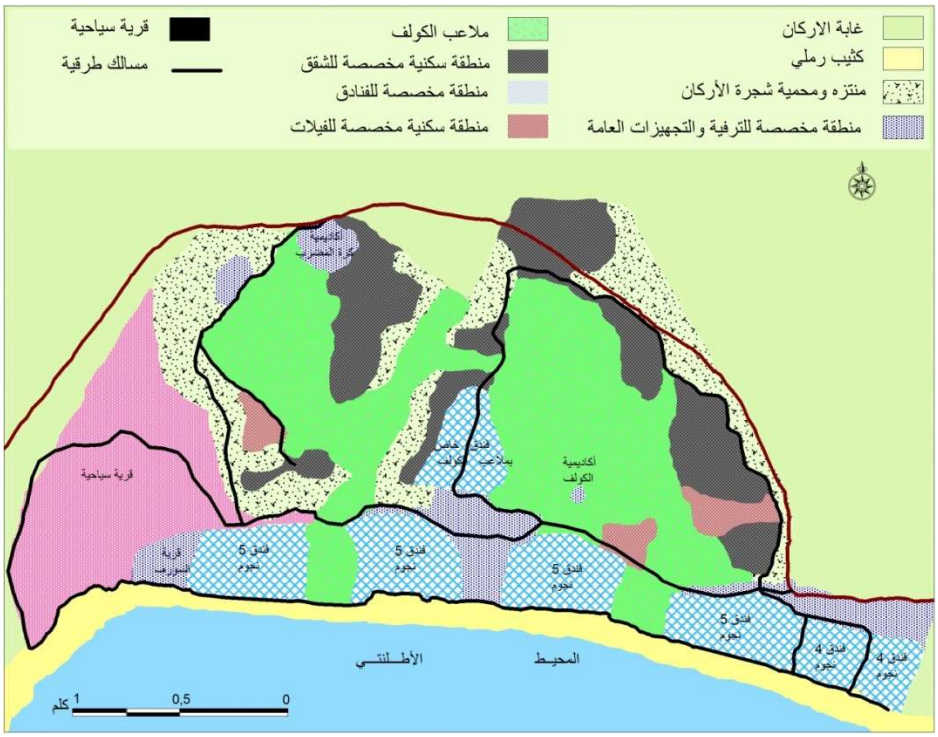

المصدر: استطلاع ميداني + شركة تهيئة وإنعاش المحطة السياحية تغازوت، سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المشاريع والاستثمارات السياحية المندرجة ضمن مخططات التهيئة والإعداد السياحيين بالساحل الشمالي لأكادير تم تشييدها على حساب المجال الغابوي الذي أصبح يعرف تراجعا مستمرا خاصة في السفح الغربي للأطلس الكبير الغربي المطل على البحر.

3) النشاط السياحي: أي بدائل اقتصادية للحد من الاختلالات المجالية؟

شهد الساحل موضوع بحثنا هذا تحولات مجالية، أفرزت تغييرات عميقة على مستوى المشهد الجغرافي، من الوظيفة التقليدية المرتكزة بالأساس على الزراعة والرعي، إلى أنشطة جديدة ظهرت منذ اربعة عقود على الأكثر.

وقد لعبت النشاط السياحي دورا مهما في الحركية المجالية، وعمل على توجيه محاور التوسع الحضري بشكل كبير في بعض المراكز الساحلية كتغازوت أورير، وقد شكل عاملا حاسما في نشأة المركز الحضري لإيمي وادار؛ وهو ما زاد من تأثير النشاط السياحي على المجال الساحلي وزياد قدرته الاستقطابية للعديد من المنشآت والاستثمارات ذات الطابع الترفيهي. وعلى النقيض من ذلك، لم تستطع الوظائف التقليدية كالزراعة وتربية الماشية أن تحدث تحولات عميقة بالمناطق الداخلية لمجالنا المدروس، على

الرغم من هيمنتها، مما زاد من عزلتها وهامشيتها، ودفع الساكنة المحلية للنزوح نحو الساحل وإنتاج أشكال مختلفة من استغلال المجال.

إن نجاح أي منتوج سياحي، يتطلب تثمين كل المؤهلات الطبيعة، دون إغفال القطاعات الخدماتية والبنية التحتية للاستقبال المرتبطة به، والعمل على خلق توازن بين جميع هذه العناصر. ولا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية فحسب، بل يجب دعم تلك المقومات بمشاريع إعدادية وتهيئية، لأن المزج بين مختلف هذه العناصر بشكل متكامل ومتناغم، يخلق منها منتوجا جاذباً ومؤشرا لتسهيل استفادة السائح من جميع الامتيازات المقدمة من طرف الوجهة، وكذا تمديد مدة إقامتهم بالمجال المضيف.

تتمثل المقومات السياحية في توفير طاقة فندقية بمختلف أصنافها، للاستجابة لمختلف الشرائح الاجتماعية، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات والمطارات والموانئ، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات الأخرى، وتزيد من قوة الجدب السياحي. كما تعتبر البنية التحتية عنصرا هاما، وهي من إحدى عوامل انتعاش أو ركود هذا النشاط، لما توفره من مستلزمات الراحة والمتعة، وتشمل وسائل النقل بكل أنواعها، والخدمات والمرافق العمومية والفنادق.

تشكل التجهيزات السياحية عاملا حاسما لازدهار أي نشاط سياحي، فتطورها ينعكس على درجة الاقبال على الوجهات السياحية، لكن التوزيع المجالي غير المتكافئ للوحدات السياحية وتركزها في حيز ضيق، من شأنه أن يكون على حساب العناصر البيئية والمكونات الطبيعية الهشة للساحل.

الخريطة 3 و4: توزيع مؤهلات وبنيات الاستقبال السياحي بالساحل الشمالي لأكادير

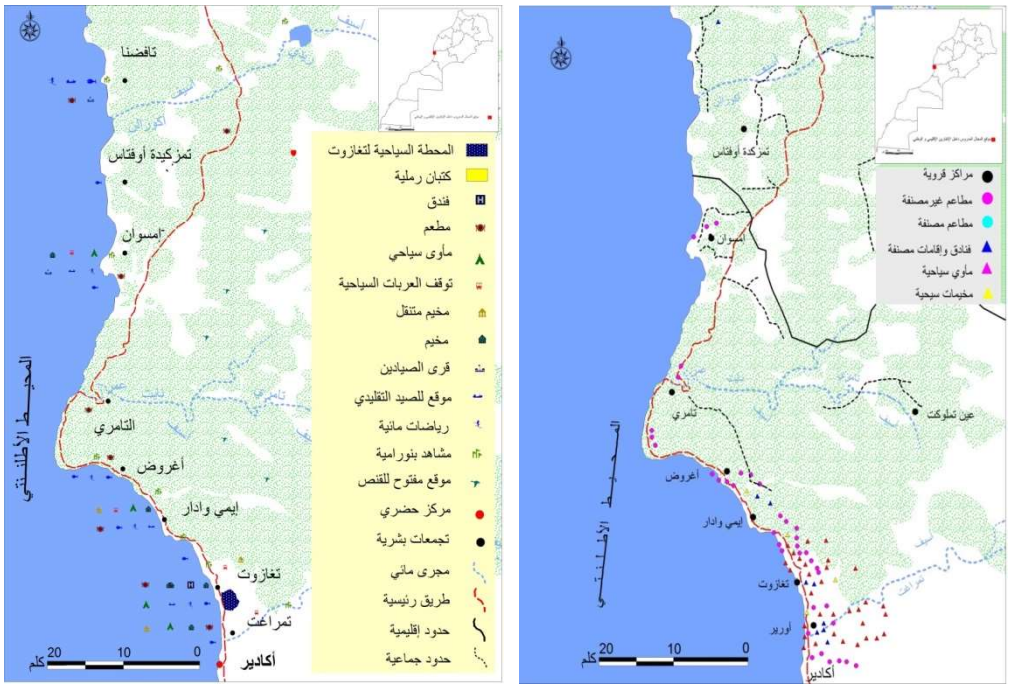

المصدر : الخرائط الطبوغرافية لكل من كاب سيم وإمسوان وتامري و إداوتغما و تغازوت وأورير ونكنافة والصويرة بمقاس 1/50000 + العمل الميداني لسنة 2021 إنجاز: حسن أبرعاش، 2021.

يلعب عامل البعد دورا محوريا في توجيه السياح، حيث يفضل أغلبية رواد المواقع السياحية المناطق القريبة من التجمعات السكانية الكبرى. ونشير إلى أن المراكز الواقعة على الطريق الرئيسية تحظى بنسبة كبيرة من الزيارات السياحية، عكس المراكز التي تبعد عن المحور الطرقي الرئيسي. مما يستدعي بلورة استراتيجية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار النهوض بالسياحة القروية، من خلال خلق أقطاب جديدة وربط المناطق الساحلية بشكل مباشر بالظهير الجبلي للأطلس الكبير الغربي؛ الشيء الذي سيمكن من تخفيف الضغط على المناطق الساحلية، وإعادة توزيع المؤسسات السياحية على باقي المراكز.

ساهمت التهيئة التي عرفها المجال الساحلي لشمال أكادير (محطة تغازوت)، في تعزيز حصته من السياحة الوطنية وزيادة إشعاعه وقوة جذبه، باحتضانه لمشاريع وبرامج للإعداد السياحي ستوكل لها مهمة تدعيم البنيات التحتية السياحية الأساسية بهذه الوجهات، وتطويرها وتنويع منتوجها السياحي، حتى تتمكن من التموقع ضمن الوجهات العالمية واستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.

كما لا يجب إغفال دور المؤهلات الطبيعية في الاستقطاب السياحي، فحسب التحريات الميدانية، خلصنا بأن عوامل الجذب السياحي تعزى بالأساس إلى المشاهد الخلابة، التي يزخر بها الشريط الساحلي، والتي تتشكل بشكل أساسي في تداخل الشاطئ والجبل وغابة الأركان.

الشكل 2: توزيع السياح حسب دوافع اختيار الإقامة السياحية

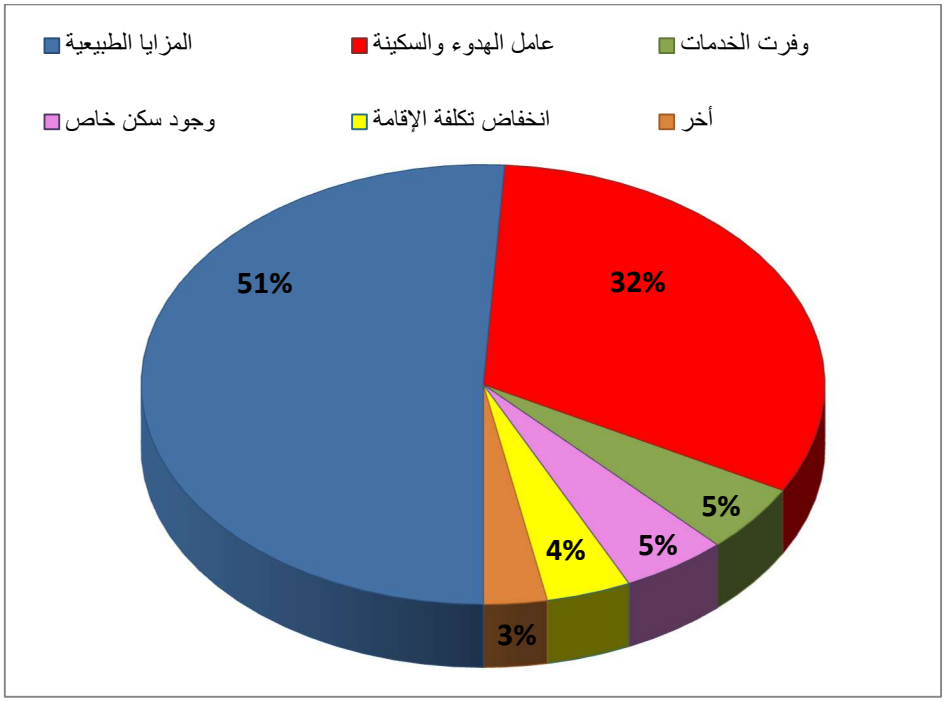

المصدر: بحث ميدان سنة، 2021.

نلاحظ من خلال الشكل (2)، أن معايير اختيار قضاء أيام العطل والاجازات بالشواطئ الواقعة شمال مدينة أكادير تتعدد وتتنوع حسب ميولات الزوار. وقد استخلصنا من خلال العمل الميداني، تباينا في نسب هذه الدوافع، والتي تأتي في مقدمتها العامل الطبيعي والجمالي للمجال بنسبة 51%، باعتباره معيارا أساسيا للجذب السياحي. ويأتي عامل الهدوء والسكينة في المرتبة الثانية بنسبة تفوق 32% من السياح، في حين يبقى مؤشري وفرة الخدمات وانخفاض تكلفة الإقامة ضعيفة وغير مستقطبة (استمارة ميدانية، 2021).

ويرجع الفضل كذلك لازدهار القطاع السياحي بهذا الشريط الساحلي إلى تنوع وسائل النقل، التي تعمل على خفض كلفة ومدة الرحلات السياحية، والملاحظ أن المواقع الشاطئية المتواجدة بالجزء الجنوبي لمجال الدراسة تتميز بسهولة الولوجية نظرا لقربها من المحور الطرقي الرئيسي، عكس الشواطئ التي تقع بالجزء الشمالي حيث تتميز بنوع من الانعزال، لبعدها عن المحور الطرقي، وكذا صعوبة وتدهور حالة بعض المسالك الطرقية المؤدية إليها، كما هو الشأن بالنسبة لشواطئ الواقعة بجماعة إمسوان.

كما تساهم عناصر أخرى في الاستقطاب السياحي منها القرب من محل الاقامة، ووجود أقارب، وتوفر مطاعم شعبية بعين المكان. رغم كل ذلك، فإن أغلب هذه المراكز الساحلية لم تستفد من عائدات السياحة، وذلك راجع إلى قوة الجذب التي تمارسها

مدينة أكادير على محيطها، أضف إلى ذلك غلاء تكاليف الكراء والإقامة، والافتقار إلى فنادق مصنفة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تميز سلوك السائح المغربي، على المستوى المادي والثقافي بحكم طابعه العائلي.

خاتمة

من خلال ما سبق لاحظنا أن المراكز الساحلية الواقعة شمال مدينة أكادير، شهدت تحولات عميقة ومستمرة أملتها مجموعة من الاعتبارات، أبرزها البرامج السياسية الذي نهجته الدولة خلال مطلع القرن الجاري، والتي همت الوظائف المجالية والاطار السوسيو–اقتصادي، حيث انتقل من مجال تسود به الانشطة التقليدية، الزراعة والرعي والصيد البحري، إلى مجال متعدد الوظائف، برزت فيه السياحة الشاطئية كخيار تنموي ساهمت بشكل كبير أن تخلق نوعا من الاندماج والتكامل مع بعض الانشطة الاخرى، كتثمين المنتجات الترابية، وتعزيز جاذبيتها وتقوية القدرة الاستقطابية لبعض المراكز، التي تحتضن مشاريع الاعداد السياحي

وفي هذا الإطار، لعبت السياحة دورا مهما في الحركية المجالية، وأدت إلى توجيه محاور التوسع الحضري بشكل كبير في بعض المراكز الساحلية كتغازوت وأورير، كما شكلت عاملا حاسما في نشأة مركز إيمي وادار؛ وهو ما زاد من تأثير النشاط السياحي على المجال الساحلي وزياد قدرته الاستقطابية للعديد من المنشآت والاستثمارات ذات الطابع الترفيهي. وعلى النقيض من ذلك، لم تستطع الوظائف التقليدية كالزراعة وتربية الماشية أن تحدث تحولات عميقة بالمناطق الداخلية لمجالنا المدروس، على الرغم من هيمنتها، مما زاد من عزلتها وهامشيتها، ودفع الساكنة المحلية للنزوح نحو الساحل وإنتاج أشكال مختلفة من استغلال المجال.

الهوامش:

[1] أبرعاش حسن، " التحولات السوسيو مجالية بالساحل الأطلنتي بين مدينتي الصويرة وأكادير"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سنة 2020، ص 171- 177.

البيبلوغرافيا:

1. "التحولات السوسيو مجالية بالساحل الأطلنتي بين مدينتي الصويرة وأكادير"، أبرعاش حسن، 433 ص، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير سنة 2020.
2. "تغازوت بين المؤهلات والتأهيل" أبرعاش حسن، 170 ص، بحث لنيل شهادة الماستر في شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سنة 2014.
3. "تقييم دور الاقتصاد التضامني لتعاونيات الاركان والاكراهات التي تعيق مشاركتها الفعالة في الاقتصاد الجهوي، الاطلس الكبير الغربي نموذجا "، أبرعاش حسن، 70 ص، دراسة أنجزت سنتي 2015 و2016 في إطار منحة رصدت للطلبة الباحثين الشباب من طرف اليونيسكو.

4. التنمية السياحية بالمغرب: واقع وابعاد ورهانات، اسماعيل عمران، 380 ص، مطبعة دار الأمان، الرباط سنة 2004.

•«La problématique de l'eau dans la réserve de biosphère arganerie», AZIKI Slimane , document de synthèse ; RARBA, Agadir, 2006.

•«Tourisme national et migration de loisirs au Maroc», BERRIANE Mohamed, 801p, Doctorat d'Etat en Géographie, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1989.

•"La baie d'Agadir : dynamique côtière". Actes du Symposium International sur l'aménagement littoral et évolution des côtes", Mansoum Mohamed, avril 1992, publications du comité national de géographe, Rabat, 1993.

•«Production et gestion de tourisme de montagne au Maroc», MOUDOUD Brahim, 517 p, Thèse de Doctorat en Géographie, Université Joseph Fourier, Grenoble 1, France, 2000.